

المساواة في توزيع الأراضي في الدولة؟ ليس بهذه السرعة

مع أن قرار المستشار القضائي للحكومة يُعبّر عن تغيير ملحوظ في الاتجاه، غير أن مسار المعوقات في الطريق إلى تطبيقه يبدو على هيئة مجموعة من الخيوط المحركة التي لا تمر

أيضا موسى



تتميز سياسة الأراضي في إسرائيل بتأميم الملكية على الأراضي، تركيز السيطرة عليها والتخصيص الإختياري وغير المتساوي فيما يتعلق بحقوق التصرف بالأراضي. وقد أدت هذه السياسة المستمرة إلى نقص في الأراضي المخصصة للتطوير في الوسط العربي، وجراء ذلك حدوث ضائقة سكنية ونقص في الأراضي المخصصة للبناء العام. وقد تم وضع موارد الأرض الأساسية تحت تصرف الغالبية العظمى من السكان اليهود في الدولة، وهكذا تقلصت مناطق النفوذ والتطوير الخاصة بالبلدات العربية ذات الكثافة العالية والتي تعاني من نقص المساحات المخصصة للبناء والخدمات. قد يؤدي الإستمرار في هذه السياسة إلى إيجاد مناطق سكنية قائمة على الفصل العرقي: ستكون هناك بلدات أو أحياء يسكن فيها اليهود فقط، بينما لا يقدر المواطنون الآخرون على شراء الحقوق على الأرض أو بناء بيت عليها. إن هذه الصورة الواسعة، والتي من غير الممكن أن تكون مستساغة اليوم في النظام الديموقراطي، تستلزم تغيير سياسة مديرية أراضي إسرائيل حالياً.

الكاتبة هي الناطقة سابقاً باسم مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل

أراضي إسرائيل، والذي تحدد من خلالها بأن منظمة أراضي إسرائيل تسيطر على ٤٩ بالمائة من المقاعد في مجلس الإدارة. وعلى النقيض من الأراضي الأخرى في الدولة، فقد حظرت على غير اليهود المشاركة في المناقصات التي تنشرها مديرية أراضي إسرائيل لتأجير الأراضي التابعة لمنظمة أراضي إسرائيل. وقد أقرت مديرية أراضي إسرائيل أن الأراضي التابعة للمديرية مخصصة لليهود فقط وأدعت مديرية أراضي إسرائيل أن هذه السياسة مقتضاة من الوثيقة التي تم التوقيع عليها في العام ١٩٦٦ بين دولة إسرائيل ومنظمة أراضي إسرائيل والتي التزمت من خلالها بإجتراء الأهداف الدوينة للمنظمة. ومن المعروف أن أهداف منظمة أراضي إسرائيل تصب بصورة واضحة لصالح توطين اليهود في دولة إسرائيل.

ليس من حق مديرية أراضي إسرائيل تبني مواقف أو أهداف تناقض المبادئ الأساسية، ولا يعفي تعاقدها السلطة العامة مع طرف ثالث من التزامها بمبادئ المساواة والعدالة في التوزيع. إن سياسة التمييز من قبل مديرية أراضي إسرائيل، حتى لو كانت باسم طرف ثالث، توصل رسالة سلبية من الدولة إلى مواطنيها العرب، وتجعل من الدولة شريكاً في فعل تمييزي، يلحق الأذى والاهانة بجمهور بأسره يشكل أقلية قومية في إسرائيل.

قَرَّر المستشار القضائي للحكومة، ميني مزون، قبل شهر تقريباً، أن يتم تسويق الأراضي التي تخضع لمديرية أراضي إسرائيل (فيما يلي: المديرية)، بما في ذلك الأراضي التي تعود ملكيتها لمنظمة أراضي إسرائيل (كيرن كيميت ليسرائيل)، دونما تمييز أو تقييد لغير اليهود أيضاً. كما قرر مزون أنه في مقابل كل مناقصة تديرها مديرية أراضي إسرائيل والتي تنصب على الأراضي التي تملكها مديرية أراضي إسرائيل، ويفوز فيها مواطن غير يهودي، تقوم مديرية أراضي إسرائيل بتحويل أرض بديلة وبقيمة مماثلة لمنظمة أراضي إسرائيل.

وقد تم اتخاذ القرار ضمن النقاش الذي أجراه مزون مع رؤساء ديوانه، وممثلين عن مديرية أراضي إسرائيل ومنظمة أراضي إسرائيل، عشية بلورة رد السلطات المقدم إلى محكمة العدل العليا، في أعقاب الإلتماسات التي تم تقديمها مؤخراً. وقد قدمت عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، هي الأخرى التماساً ضد سياسة مديرية أراضي إسرائيل، والتي تحول دون مشاركة المواطنين العرب في الدولة في المناقصات المخصصة لتسويق الأراضي التي تملكها مديرية أراضي إسرائيل. إن قرار المستشار القضائي للحكومة يتصف بالإشكالية. وعلى الرغم من أنه يعرض حلاً للجزئية العينة التي تم طرحها في الإلتماسات، إلا أنه لا يرفع التمييز ضد المواطنين العرب بخصوص تقسيم الأراضي.

أولاً، ١٢ بالمائة من أراضي الدولة المسجلة على اسم مديرية أراضي إسرائيل ستبقى مسوّقة لصالح اليهود فقط. منذ إقامة الدولة تم مصادرة أو تحويل الكثير من الأراضي الموضوعة تحت تصرف الدولة أو ملكيتها (أو تحت تصرف هيئات صهيونية أخرى مثل الوكالة اليهودية ومنظمة أراضي إسرائيل، وهي مخصصة، طبقاً للتعريف، للسكان اليهود فقط. ونتيجة لهذه السياسة فإن الدولة تسيطر اليوم على حوالي ٩٢ بالمائة من الأراضي في الدولة؛ وهي المورد الأكثر أهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثانياً، تخضع الملكية لمنظمة أراضي إسرائيل حوالي ٢.٥ مليون دونم، أي حوالي ١٢ بالمائة من مساحة الدولة، وهي منتشرة في أنحاء البلاد. يزداد حجم الأراضي بصورة مستمرة، كل عام تقريباً ٢ مليون دونم من هذه الأراضي تم تحويلها من الدولة. أول مليون دونم تم تحويلها في العام ١٩٤٩، والمليون الآخر تم تحويله إليها في العام ١٩٥٣. ومنذ العام ١٩٦٦ تتم إدارة الأراضي التابعة لمنظمة أراضي إسرائيل من قبل مديرية أراضي إسرائيل، استناداً إلى الإتفاقيات التي تم توقيعها بين الدولة ومنظمة

في القدس - إفتتاح مركز "عطاء" بالتعاون مع مكتب الرفاه البلدي في وادي الجوز، المركز الجماهيري في بيت حنينا وصندوق القدس. وقد أقيم حفل إفتتاح المكتب في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤ وعلى شرف رئيس بلدية القدس. وفي الوقت ذاته يعمل المنتدى على تنفيذ قرار المحكمة العليا في هذا الموضوع في شهر كانون أول من عام ٢٠٠٣ بصدد زيادة عدد الموظفين العاملين في مكتب ونقل مكتب الداخلية إلى موقع المأمومية الراحل حتى شهر حزيران ٢٠٠٥.

يمكنكم التوجه إلى:

أودي كوهن وإبراهيم أبو شندي - مديران شريكان

إنتاج الصحيفة:

سلمان ناطور ونيسيم كلدرون - محرران
حكيم بشارة - مركز هيئة التحرير
نحامة أوريان - مركز مؤتمر للمحررين العرب واليهود وناي الإعلاميين اليهود والعرب.

أبيلت حزين - سكرتيرة هيئة التحرير
فليكس نيفو - إدارة لوجستية

هيئة المنتدى:

ميكي إبراهيم، كري براون، عماد الدين الزعبي، أمل أبو زيدان، كيرن لوزون، بول رفينتال، غوني ريفلي-تسور، عنات رايزم-ليفي، فادي شبيطة، ابتسام طرابيا، حاييم إلتان - مستشار إعلامي، بن أور.

لجنة التوجيه:

د. يونس أبو ربيعة، د. يوسي أولمرت، د. عويد أقيسار، المحامي أحمد بلحة، ولتر درايفوس، المحامية وفاء فاهوم-زعبي، سومر كرينتيجي، يارون فريدمان، راحيل شيلو، ريم شمشوم، شموئيل مرحاف (مستشار متطوع للجنة التوجيه).

نشكر كل من يهيمه تقديم المساعدات لنا بالتبرع لكي نواصل طريقنا يرجى التوجه إلى البريد الإلكتروني على العنوان التالي:
a_micky@netvision.net.il

للردود والتوجيهات:

تليميسر ٠٣-٦٦٣٧٢-٠٢ فاكس: ٠٢-٦٧٢١١١٩
du_et@netvision.net.i

٣. **تربية وتطوير قيادة:** معهد تاهيل القيادة العربية-اليهودية الشابة لإدارة وحل النزاعات. وقد بدأت المجموعة التجريبية الأولى من المعهد في هذه الأيام عام نشاطاتها الثاني. خلال السنة الحالية تستعمل المجموعة على تسويق آراءها لإدارة وحل النزاع والأفكار التي تبلورت خلال السنة الدراسية الماضية، وإلى جانب نشاطات المجموعة تم إعداد برنامج تعليمي متميز، يعرض الروايتين التاريخيتين المقبولتين لدى طرفي النزاع من منطلق المفهوم القائل أنه لا وجود في قبول إحدى الطرفين رواية الطرف الثاني، لكننا ملزمون بالتعرف عليها وتفهمها.

٤. **الشبكة:** التعاون مع "مبادرات صندوق إبراهيم" - إقامة شبكة المنظمات الناشطة من أجل حياة مشتركة لليهود والعرب في إسرائيل، مع الإشارة إلى أنه تسجل في عضويتها أكثر من ١٥٠ عضواً. تعمل الشبكة من أجل اكتساب العاملين في مجال الخبرة المهنية، وتعتبر إطاراً يتيح المشاركة في المعلومات والمعرفة، وتشكل رقعة واسعة بالتعاون بين المنظمات. خلال العام الماضي تم تدشين موقع إنترنت تابع للشبكة وعنوانه (www.coexnet.org.il)، ونشر دليل المنظمات. وقد التقى أعضاء الشبكة في حلقات دراسية ولقاءات مهنية.

٥. **التطور المحلي والجماهيري:**

في شمال البلاد - أقيم في الناصرة في مبنى واسع مركز الطفولة المبكرة، بالمشاركة مع جمعية أشليم التابعة لمؤسسة الجوينت ومن المبالغ التي تبرعت بها عائلة إغرين. في الماضي كان المنتدى قد نشط من أجل ربط القرية رأس العين غير معترف بها وغيرها من القرى بشبكة الكهرباء. ونشير إلى أن منتدى "جيران" لنواب رؤساء سلطات محلية في الجليل يعيد تنظيم صفوفه.

في شمال النقب - مرافقة المجلس الإقليمي للبلديات البدوية الغير معترف بها لإقامة مدرسة ثانوية. بالمشاركة مع أقسام المعارف في بلدات كسيفة وعرة في النقب وعراء، مندوبي وزارة المعارف، المدارس، لجنة الآباء وشركة المراكز الجماهيرية. يعمل المنتدى من أجل تشجيع الحياة المشتركة في شمال النقب.

● تأسيس منتدى الوفاق المدني في شهر حزيران عام ٢٠٠٠ من قبل الحاخام ميخائيل ملكيور، بحكم إشغاله منصب وزير شؤون المجتمع والمهجر. بعد فترة عمله من داخل الحكومة يعمل المنتدى منذ عامين كمؤسسة مستقلة بكل معنى الكلمة. لقد نشأ المنتدى بدافع القناعة بأن تقليص الفجوات وبلورة الاتفاقيات بين اليهود والعرب مواطني الدولة هي خطوات ضرورية لممارسة الحياة المشتركة في إسرائيل.

● مع العلم بأن المنتدى كمؤسسة اجتماعية يوفر الطرار والظروف والدعم المهني لشخصيات عامة ورجالات إعلام وخبراء، يهود وعرب، يعتبرون النشاطات الاجتماعية رافعة لصنع التغيير الضروري.

ويشار إلى أن النشاطات تتم في خمس دوائر:

١. **دفاع:** مرافقة مهنية من قبل لوبي تشجيع التعايش اليهودي العربي العادل في إسرائيل، العامل في الكنيسة برئاسة النائب ميخائيل ملكيور والنائب عصام مخول. حيث أقام اللوبي بالتعاون مع منتدى وهيئات أخرى، خلال الأشهر الأخيرة سلسلة من اللقاءات والندوات الاجتماعية في الكنيسة تناولت مسألة انعدام المساواة والرغبة في النهوض بأوضاع المجتمع العربي في إسرائيل إلى جانب تشجيع الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في إسرائيل. وقد عقد اللقاء الأخير في الكنيسة بتاريخ ٢٢ كانون الأول تحت عنوان: "لجنة أور أوسط بمحو وصمة التمييز - انقضى ١٦ شهراً، فماذا تغير؟" وقد افتتح اللقاء عضو الكنيسة الحاخام ميخائيل ملكيور وعضو الكنيسة عصام مخول، اللذان يشغلان منصب رئيس اللوبي، وقد أجاب البروفيسور شمعون شمير عضو لجنة أور عن السؤال: ما الذي تم عمله، أو بالأحرى ما الذي لم يتم عمله حتى اليوم، وعرض أمين فارس والمحامي فؤاد عازر من مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل نتائج التقرير الاقتصادي الاجتماعي وتقرير العنصرية لعام ٢٠٠٤، وعرض المحامي علي حيدر وشولي ديختن المديران المشاركين في جمعية سيكوي لرفع تكافؤ الفرص بين المواطنين، الخطوات الاجتماعية للنهوض بالتمثيل اللائق للعرب في المؤسسات الحكومية والسلطوية.

٢. **الإعلام والتعايش:** في إطار الفعاليات ضمن هذا المجال تنشر "لحن مزدوج" - صحيفة نادي الإعلاميين اليهود والعرب. بالإضافة إلى ذلك أقيم مؤتمر المحررين اليهود والعرب. وقد التقى المحررون في الأونة الأخيرة مع رئيس الدولة، وسيجتمعون في المستقبل مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبشخصيات أخرى من المؤسسة وشخصيات عامة أخرى. وستفتح في الأشهر القليلة القادمة دورات للإعلاميين للتعرف على المجتمع العربي في إسرائيل كما سيقام برنامج منح، بهدف تشجيع استيعاب الصحفيين العرب في وسائل الإعلام الناطقة بالعربية.

التربية هي الأساس

المستقبل يكمن في التربية التي تبدأ في جيل الطفولة المبكرة، ولكن متى تبدأ المساواة؟

أحمد مشهراوي

وفي إطار عمل مجموعة الضغط في الكنيست لتطوير العلاقات اليهودية - العربية في إسرائيل، تم مؤخراً إجراء بحث من قبل جوني ريفلين - تسور وعماد زعبي، لفحص أوضاع التربية لجيل الطفولة المبكرة في الوسط العربي. وفي إطار البحث تم عرض معطيات الاستطلاع الذي أجرته الدكتورة هالة إسبنيولي في العام ٢٠٠٢، والتي تفحص توزيع الأولاد العرب واليهود في الأطر التربوية لجيل الطفولة المبكرة في إسرائيل، تجسّد بداية تكون الفجوة التربوية بينهم، أكثر من ٥٠ بالمائة من الأولاد العرب سيصلون إلى جهاز التعليم الإلزامي وهم يعانون من فجوة تقدر بعامين حاسمين على حسابهم ومع استعداد أقل للتعليم.

فيما يلي قائمة توزيع الأولاد العرب واليهود في الأطر التربوية الخاصة بجيل الطفولة المبكرة (حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية للعام ٢٠٠٢، كما وردت في الاستطلاع الذي أجرته الدكتورة هالة إسبنيولي):

جيل الأولاد	عرب	يهود
عامان - حضانة، نویدی حضانة	٣.٢%	٣٩.٧%
ثلاثة - قبل الإلزامي*	٥٤.١%	٨٩.٥%
أربعة - روضة قبل الإلزامي*	٥٩.٢%	٨٩.٣%
خمسة - بستان إلزامي	٩٣.٢%	٩٩.٤%

* الوضع أكثر خطورة بأضعاف في وسط الأولاد البدو في النقب ٧٣ بالمائة من الأولاد في جيل ٣ - ٤ سنوات في هذا الوسط لا يحظون بالتربية والتعليم ضمن الروضات في جيل ما قبل الإلزامي.

الجهاز التربوي في الطفولة المبكرة، في البساتين الإلزامية وقبل الإلزامية، يعاني من نفس الفجوات مثل سائر أقسام الجهاز في الوسط العربي. في العام ٢٠٠١، كان عدد الأولاد في إسرائيل حوالي ٢ مليون و ١٥٠ ألف ولد، أي حوالي ٣٣٪ من مجموع السكان. وكان عدد الأولاد حتى سن ست سنوات ٨٩٧ ألفاً.

وقد سجلت الزيادة الأكبر في عدد الأولاد في جيل الطفولة المبكرة بين المسلمين (٤٥ بالمائة من مجموع الأولاد العرب)، مع الإشارة إلى أن هذه تعتبر إحدى المجموعات والشرائح التي تعاني من أكبر قدر من الإجحاف في إسرائيل. كل ولد ثان يعيش تحت خط الفقر. وفي ٤١ بالمائة من العائلات يوجد أكثر من أربعة أولاد، وهي حقيقة تزيد من المصاعب الكامنة في توفير ظروف حياتية لائقة. كما أن الأحوال الصعبة للسلطات المحلية العربية، وغالبيتها العظمى مُصنّفة في الخطين العشريين الأسفلين، لا يتيح للمجموعات السكانية توفير الخدمات اللائقة في جيل الطفولة المبكرة، الرفاه والصحة.

هناك أهمية كبرى للتربية اللائقة في جيل الطفولة المبكرة علماً بأنّ أهم وظيفة تعلق عليها في هذه المرحلة هي تجهيز وإعداد الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات للمرحلة التعليمية مع تزويدهم بالمهارات الاجتماعية لتطوير وتنمية هويتهم الثقافية.

الشخصية والقومية. وهناك علاقة مثبتة بين الفهم الجيد في الطفولة المبكرة وبين الإنجازات التي يتم تحقيقها في المدرسة، كما أن هناك علاقة واضحة بين هذه وبين الحياة المدنية السلمية والزاهرة بروح المبادرة.

يمكن تمييز أسباب عدم المساواة والفجوات الأخذ بالازدياد من عدة نواح. ومن المعقول الافتراض أن التلاقي ما بين هذه الأسباب والفجوات هو الذي يولد الوضع البائس.

الوضع الاجتماعي - الاقتصادي

الوضع الاقتصادي الرديء الذي يعاني منه أكثر من نصف السكان العرب يزيد من صعوبة، أو لا يتيح، دفع أجر التعليم للأطر قبل الإلزامية في جيل الطفولة المبكرة، حتى إذا كانت تحظى بالدعم الحكومي. البطالة المتفاقمة وكثرة عدد الأولاد في العائلة يجعل الاحتياجات التربوية للأطفال في مرتبة متدنية من سلم الأولويات لدى العائلة. من جهة، تفضل الأمهات غير العاملات الاعتناء بأطفالهن في بيوتهن، ومن جهة أخرى، فإن تواجد الأولاد في البيت خلال ساعات الصباح يحول دون خروج الأم إلى العمل. مع ذلك، فإن الواقع يثبت أنه حيث تعرض التربية المجانية يكون هناك طلب كبير عليها (رياض الأطفال التابعة للحركة الإسلامية، على سبيل المثال، لا نجد فيها أي مقعد شاغر على الرغم من أنها

محط خلاف من ناحية المستوى التربوي فيها).

توافر المرافق

هناك فجوة كبيرة في توافر الحضانات أو رياض الأطفال النهارية المهنية - العامة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات في الوسط العربي. غالبية الأطر المخصصة لهذه السن تعتبر خاصة وتعاني من النقص. من بين ١٧٠٠ إطار نهارية تم إقامته في إسرائيل، فقط ٣٦ (٢ بالمائة) تخدم الأولاد في الوسط العربي (روتني سيناي، صحيفة "هآرتس"، ٢٠٠٢/٥/٣١).

الجودة

يعاني مستوى الأطر لجيل الطفولة المبكرة في الوسط العربي من النواقص الكبيرة بشكل عام بالمقارنة مع الأطر المتوفرة في الوسط اليهودي الازدحام في الصفوف والمساحات شديد للغاية، غالبية المباني غير مناسبة للهدف الذي جاءت لتحقيقه، السلامة والأمان في المباني مختلة: المعدات، والتجهيزات والمنشآت واللوازم التعليمية ضئيلة؛ هناك نقص في المناهج التعليمية الأساسية باللغة العربية وفي برامج الإثراء، وباستثناء البعد الديني، لا نجد أي برامج أو مناهج تعبر عن الهوية القومية - الثقافية العربية؛ مربيات رياض الأطفال، لا سيما الخاصة، يعانين من عدم التأهيل اللائق للقيام بهذه المهمة؛ هناك نقص في الاستكمال والتفتيش، وكذلك في البرامج التي تشرك الأهالي و/أو الجمهور؛ الدعم من الخدمات المهنية للتشخيص المبكر، الاستشارة وغيرها غير متوفر إلا نادراً.

تأثير الثقافة والتقاليد

ما يزال جزء من المجتمع العربي متأثراً من الثقافة التقليدية والتي لا يسود فيها الوعي بخصوص أهمية التربية المهنية في جيل الطفولة المبكرة. ومع هذا، كلما ارتفع مستوى ثقافة الوالدين أو المحيط القريب، ارتفع الوعي وازداد الطلب على التربية المهنية في جيل الطفولة المبكرة أيضاً. ويتكرس الإدراك بأن الأمر هام كتخصيص للتعليم في المدرسة ولصالح مستقبل الولد. وفي هذا الإطار نشهد عملية تغيير للمواقف وزيادة في الوعي الاجتماعي، والذي بدأ في التأثير أيضاً على سلم الأولويات في العائلة (يقدر ما الأمر متاحاً) ومن خلال البحث عن حلول خارج إطار المؤسسات. ويلاحظ وجود مبادرات كثيرة من قبل جمعيات ومنظمات خاصة في مجال التربية في أجيال ٣ - ٤ سنوات في الوسط العربي. وتكمن المشكلة في بعض الأحوال المقارنة في اندغام الرقابة على كنه التربية، القيم التي يتم اكتسابها، أساليب التدريس، مستوى المربيات والمحيط المحسوس.

لقد اعترفت حكومة إسرائيل بدونية الجهاز التربوي في الوسط العربي بالمقارنة مع أوضاع التعليم في الوسط اليهودي. وفي التقرير الذي رفعتة إسرائيل عام ٢٠٠١ إلى لجنة الأمم المتحدة في موضوع حقوق الطفل جاء أن "يوجد مقدار كبير من الاختلاف بين الموارد المخصصة للتربية في الوسط العربي، مثل البنى التحتية المادية، معدل عدد الأولاد في كل صف، عدد ساعات الإثراء، حجم خدمات الدعم والمستوى الثقافي لدى الطاقم المهني".

يهدف الحد من عدم المساواة بادرت وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٠ إلى تطبيق خطة خماسية للنهوض بالإنجازات في الجهاز التربوي العربي والدرزي ولتقليص الفجوات الاجتماعية بين الوسطين العربي واليهود. وحسب ما جاء في مقالة الدكتورة دافنه غولان-عغنون، بعنوان "لماذا يميزون التلاميذ العرب في إسرائيل" (من كتاب "عدم المساواة في التربية")، فإن الخطة الخماسية لا يمكنها تلبية الاحتياجات الهائلة للتعليم العربي. حيث أن الجهاز يمارس التمييز والتفرقة ضد التعليم العربي بثلاث طرق: في المخصصات المالية، بعدم إشراكه في اتخاذ القرارات فيما يتعلق برسم السياسة، وكذلك في المناهج التعليمية. فضلاً عن ذلك فإنّ قسماً كبيراً من الفجوات التي تشهدا التربية في جيل الطفولة المبكرة لا تنجم بالضرورة عن التفرقة المنصوص عليها في القانون وإنما عن التفرقة في تخصيص الميزانيات الحكومية أو بطريقة تحويل الأموال.

ومن أجل محاولة تقليص الفجوة في مجال التربية في جيل الطفولة المبكرة في الوسط العربي، وهي فجوة مسيئة للوسط العربي وتتبع بالأساس من التمييز في الميزانيات، يجب العمل بصورة فورية وفي آن واحد على عدد من المستويات، على المستوى البرلماني وعلى مستوى السلطات المحلية. ومن بين ما

يتوجب فعله، القيام بالخطوات التالية:

- العمل على تطبيق قانون التعليم الإلزامي بصورة كاملة، من جيل ثلاث سنوات، في جميع البلدات.
- إقامة مبان جديدة مع بنى تحتية مناسبة للتربية العصرية.
- العمل على حوسبة جميع رياض الأطفال في الوسط العربي وتزويدها بالبرامج العربية ومضامين مناسبة للثقافة العربية.
- تزويد رياض الأطفال بمعدات عصرية، بما في ذلك وسائل التعليم المساعدة، الألعاب التعليمية، برامج لتطوير الإبداع، التفكير والانتباه الثقافي.
- تخصيص المزيد من الملاكات للطواقم المهنية.
- زيادة عدد أيام التفتيش، الارشاد، الاستكمال والمراقبة المهنية.
- بلورة برامج متنوعة للمزيد من مشاركة الأهالي وضلوهم.

بالإضافة يجب تنجيع أجهزة الرقابة على تعيين المربيات، المعلمات والمساعدات المؤهلات فقط، والاهتمام في أن تتم جميع هذه التعيينات من قبل وزارة المعارف فقط وفقاً لمعايير محددة.

الكاتب هو محرر الصحيفة العربية الأسبوعية "التاجر" في إسرائيل



السلطات المحلية في مقابل الوزارات الحكومية

لا توجد في إسرائيل وزارة حكومية واحدة تجمع في إطارها جميع الجهاز الخدماتي الخاص بجيل الطفولة المبكرة كما هو الحال الدارج في بعض الدول الغربية. ويتسم التعاون ما بين الوزارات (التربية والتعليم، الصحة والرفاه) في بعض الأحيان بالنقص، ويتم التنسيق ما بين الوزارات، هذا إذا تم أصلاً، بصورة عشوائية ودونما تخطيط للمدى البعيد. إن هذه الحقيقة تؤثر على جودة الخدمات المقدمة للأولاد وعائلاتهم، وعلى ما يجري في السلطة المحلية، والمقسمة هي الأخيرة إلى أجنحة وأقسام منفصلة. وتبرز هذه الصعوبات بصورة كبيرة في الوسط العربي، وهو الوسط الذي تعاني السلطات فيه من نقص في الموارد ومن إجحاف متواصل على مر السنين في ميزانيات التربية والرفاه.

إن الحالة الاقتصادية للسلطات المحلية العربية تزيد من الصعوبات التي تواجهها في الوفاء بحصتها في الترتيب القائم، في موازاة وزارة المعارف، وتمويل ٢٥ بالمائة من تكلفة التربية والتعليم في رياض الأطفال في جيل ما قبل الإلزامي.